وجه سؤالاً آخر للروضان حول قراراته الخاصة بالتعيينات في الهيئات التابعة له

السبيعي يسأل الصالح عن أسماء القياديين في الجهات الحكومية أو الهيئات التابعة

وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

وطالب السبيعي تزويده وإفادته بالآتي:

-كشف بأسماء القياديين سواءً في الجهات الحكومية أو الهيئات التابعة لها منذ تاريخ 2016/11/26 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع بيان درجتهم ومسماهم الوظيفي والوزارة أو الهيئة التي عينوا فيها ووظيفتهم أو آخر عمل لهم قبل صدور مرسوم تعيينهم مشتملاً على سيرتهم الذاتية مرفقاً به جميع المستندات الدالة على ذلك.

السبيعي يسأل وزير التجارة عن قراراته الخاصة بالتعيينات في جميع الهيئات والإدارات والجهات التابعة للوزارة

من جانب آخر وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان عن القرارات التي أصدرها الوزير بشأن التعيينات في جميع الهيئات والإدارات والجهات التابعة.

وطلب النائب إفادته وتزويده بالآتي:

1 – أسماء جميع الموظفين والقياديين المعارين والمنتدبين والمنقولين من جهات عملهم إلى وزارة التجارة والصناعة مع بيان وظائفهم في وزاراتهم ووظائفهم الحالية وإرفاق الموافقات الرسمية من ديوان الخدمة المدنية إن وجدت.

2 – رواتب جميع العاملين في مكتب الوزير والإدارات التابعة له والمكافآت التي حصلوا عليها من خلال مشاركتهم في اللجان التي يعملون فيها وطبيعة عمل اللجان ومحاضرها.

3 – أسماء اللجان المشكلة وسبب تشكيلها وعدد اجتماعاتها وأسماء المشاركين فيها من داخل الوزارات وخارجها وعدد الاجتماعات.

4 – نسخ من جميع القرارات الوزارية التي أصدرها الوزير بشأن التعيينات في جميع الهيئات والإدارات والجهات التابعة لوزاراته مع ذكر أسماء المعينين ورواتبهم ومؤهلاتهم العلمية وسبب تعيينهم دون غيرهم ووظائفهم في جهات عملهم السابقة.

الحميدي السبيعي

5 – هل يوجد أي سجل تجاري للسيد الوزير أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى (شركات ومؤسسات ومصانع ...إلخ) خلال الفترة من 2017/01/01 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل السيد الوزير يشارك أحد أقاربه من الدرجة الأولى في مجلس إدارة إحدى الشركات أو المؤسسات التجارية؟ مع تزويدي بالمستندات ذات الصلة.

6 – أي سجل تجاري لموظفي مكتب الوزير أو أقاربه من الدرجة الأولى أو مشاركتهم في أحد مجالس إدارات الشركات أو أي نسبة في أي مؤسسة تجارية.

7 – هل حصلت إحدى الشركات أو المؤسسات التجارية التي يوجد فيها وزير التجارة والصناعة أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى أو أحد موظفي مكتبه أو أقاربه من الدرجة الأولى على أي مناقصة أو ترسية أو عمل تجاري مع وزارة التجارة والصناعة أو إحدى الجهات التابعة لها خلال فترة توليه الوزارة؟ يرجى تزويدي بها والية حصولها على هذه العلاقة التجارية.

8 – هل وافق الوزير على تسهيل كفالة مالية لإحدى الشركات قبل انقضاء المدة؟ وهل ارتكبت هذه الشركة مخالفات خلال فترة تولي الوزير خالد الروضان للوزارة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان قيمة الكفالة والسند القانوني لها وأسباب ارتكاب المخالفات.

9 – هل منح الوزير بشكل أو بآخر إحدى الجهات أو الأشخاص تراخيص وأنشطة بنحو استثنائي دون الرجوع إلى الهيئة العامة للصناعة واتباع إجراءاتها الرسمية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالسند القانوني لذلك وسببه.

10 – نسخة من جميع قرارات الوزير المتعلقة بالتعيين وبالاستثناء بأي شكل من الأشكال والصادرة إلى الهيئة العامة للصناعة منذ تاريخ توليه الوزارة حتى تاريخ ورود هذا السؤال ونسخة من جميع المراسلات الصادرة من مكتبه إلى جميع إدارات الهيئة وكيفية تعامل الهيئة معها.

قدم سؤالاً لوزير التربية حول تخفيف ساعات العمل للحامل والمرضعة

الدقباسي يطلب إحصائية بمدارس رياض الأطفال في المحافظات كافة

وجه النائب علي الدقباسي سؤالين أحدهما إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح والآخر إلى وزير التربية والتعليم العالي د. حامد العازمي.

وقال في مقدمة سؤاله الأول إنه انتشرت في مواقع وسائل التواصل الاجتماعي نسخة من كتاب رد ديوان الخدمة المدنية على وزارة التربية بشأن طلبهم الاستفسار عن تخفيف ساعات العمل المقرر بالقانون رقم 2015/21 والمتضمن رد الديوان بانه يتعين على وزارة التربية تطبيق تخفيف ساعات الدوام الرسمي على مراحل التعليم في ضوء ساعات العمل الرسمي المعتاد وهو سبع ساعات وان اي مرحلة من مراحل التعليم اقل من هذه المدة لا تستفيد من قانون التخفيف وذلك حسب ساعات العمل.

وحيث ان المادة/ 55 بالقانون رقم 2015/21 بشأن حقوق الطفل قد نصت على الآتي « يكون للأم العاملة – التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين لتاريخ الوضع – الحق في ساعتين يوميا لرضاعة طفلها ولا يترتب على ذلك اي تخفيض في الأجر»

ولما كان نص المادة/ 55 من القانون رقم 2015/21 بشأن حقوق الطفل واضح ولم يتطرق الى فترات الدوام الرسمي او عدد ساعات العمل كما هو موضح اعلاه.

وطالب افادته بالآتي:

1.ما الأساس الذي استند عليه ديوان الخدمة المدنية بان المقصود به بتخفيض عدد ساعات العمل للموظفة الحامل او للرضاعة بالقانون المنوه عنه اعلاه هو ان يحسب بعدد ساعات العمل الرسمية والتي تقدر بسبع ساعات يوميا؟

2.نص المادة/55 من القانون رقم 21/ 2015 بشأن حقوق الطفل جاء فيه بالفصل الثاني حقوق (رعاية الام العاملة)، فهل هناك تعريف يبين ان حقوقها المذكورة في مواد الفصل الثاني له علاقة بمدة العمل او عدد ساعاته ام ان حق الام العاملة هو تخفيض مدة عملها الأصلي أيا كان مدته لرعاية طفلها؟

3.هل يشمل هذا القرار جميع الوزارات ام هو قاصر على وزارة التربية فقط؟ يرجى تزويدي بنسخة من مخاطباتكم لجميع الوزارات –إن وجدت–.

4.هل قام الديوان بعمل دراسة شاملة بشأن تطبيق المادة/55 من القانون رقم 2015/21 حتى تكون هناك مساواة لجميع الموظفات بجميع الوزارات؟ يرجى تزويدي بنسخة منه –ان وجد–.

علي الدقباسي

5.إذا كان الديوان يتعامل مع القانون وفق ساعات العمل الرسمية فما مصير الموظفات اللائي يعملن بنظام (النوبات او الشفتات) او من يعملن أكثر من عدد الساعات الرسمية؟

6.هل قام الديوان بطلب تعديل لنص المادة بمجلس الامة وفق مصلحة العمل بالوزارات واحتياجاتها من تشريع؟ يرجى تزويدي بنسخة منها –ان وجدت–. وفي حال لم تقم بطلب تعديل المادة لمجلس الامة فما الأسباب؟

وقال الدقباسي في مقدمة سؤاله الثاني إلى وزير التربية والتعليم العالي د. حامد العازمي:

انتشرت في مواقع وسائل التواصل الاجتماعي نسخة من كتاب رد ديوان الخدمة المدنية على وكيل وزارة التربية بشأن طلبهم الاستفسار عن تخفيف ساعات العمل المقرر بالقانون رقم 2015/21 والمتضمن رد الديوان بانه يتعين على وزارة التربية تطبيق تخفيف ساعات الدوام الرسمي على مراحل التعليم في ضوء ساعات العمل الرسمي المعتاد وهو سبع ساعات وان اي مرحلة من مراحل التعليم اقل من هذه المدة لا تستفيد من قانون التخفيف وذلك حسب ساعات العمل.

وحيث ان المادة/ 55 بالقانون رقم 2015/21 بشأن حقوق الطفل قد نصت على الآتي « يكون للأم العاملة – التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين لتاريخ الوضع – الحق في ساعتين يوميا لرضاعة طفلها ولا يترتب على ذلك اي تخفيض في الأجر»

ولما كان نص المادة/ 55 من القانون رقم 2015/21 بشأن حقوق الطفل واضح ولم يتطرق الى فترات الدوام الرسمي او عدد ساعات العمل كما هو موضح اعلاه

يرجى افادتي بالآتي:

1.هل قامت وزارة التربية بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية بشأن الإفادة عن تخفيف ساعات العمل المقرر بالمادة/55 بالقانون رقم 2015/21 بشأن حقوق الطفل؟ (يرجى تزويدي بنسخة من جميع المراسلات)؟

2.ما الأسباب التي بموجبها طلبت وزارة التربية الاستفسار عن كيفية تطبيق المادة/55 من القانون رقم 2015/21 على بعض المراحل التعليمية خاصة ان المادة/55 بالقانون واضحة وصريحه بشأنها؟

3.هل قامت الوزارة بطلب تعديل للمادة/55 بالقانون رقم 2015/21 بشأن حقوق الطفل لمجلس الامة وفق احتياجاتها؟ وفي حال لم تقم بأي طلب يرجى افادتي عن الأسباب.

4.هل اتخذت وزارة التربية اي إجراءات بعد رد ديوان الخدمة المدنية؟ وهل هناك مدارس او رياض أطفال قامت بتطبيق رد ديوان الخدمة المدنية؟ يرجى تزويدي بها –ان وجدت–.

5.يرجى تزويدي بإحصائية تشمل مدارس رياض الأطفال بكل المحافظات على ان تتضمن عدد المعلمات والاداريات العاملين في كل رياض اطفال؟

المطير يسأل عن مراحل تشغيل مبنى المطار المساند

وجه النائب محمد براك المطير سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات جنان بو شهري بشأن تشغيل مبنى المطار المساند (t4) طالبًا إفادته عن ما يلي:

-1ما الشركة التي فازت بتشغيل مبنى المطار المساند (t4)؟ وما خبرتها في هذا المجال؟ وكم يبلغ عرض السعر؟ وما مدة التشغيل؟

-2كم يبلغ عدد الموظفين المقيمين (غير الكويتيين) في الشركة التشغيلية لمبنى المطار المساند(t4) وكم تبلغ رواتبهم؟ وما مسمياتهم الوظيفية؟ وتاريخ تعيينهم؟

-3كم يبلغ عدد الموظفين الكويتيين في الشركة التشغيلية لمبنى المطار المساند(t4) وكم تبلغ رواتبهم؟ وما مسمياتهم الوظيفية؟ وكم يبلغ عدد الموظفين الكويتيين الذين استغنى عن خدماتهم في هذه الشركة؟.

-4ما مراحل تشغيل مبنى المطار المساند(t4) مع تزويدي بتاريخ كل مرحلة، وهل كان هناك تأخير في كل مرحلة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بمدة التأخير وأسبابه، وما التواريخ الجديدة لتشغيل المبنى؟

لتأهيلهم وتحسين طرق تحديد فرص العمل المتاحة في المنشآت

عسكر يقترح مكاتب لتوظيف العمالة الوطنية

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة بفتح مكاتب أهلية للتوظيف وتأهيل العمالة الوطنية وإنشاء موقع إلكتروني للإعلان عن الوظائف يشمل الباحثين عن عمل وبياناتهم التفصيلية وكذلك فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص مع ضرورة تحديث البيانات بصورة مستمرة.

وقال عسكر في مقترحه:يعاني الشباب الكويتي من صعوبة البحث عن فرصة العمل المناسبة لمؤهلاتهم العلمية والشخصية، فضلا عن المعاناة في تحديد طبيعة الوظيفة المناسبة لهم لعدم معرفتهم جيدا بخصائص وصفات وطبيعة كل وظيفة تطوير آليات التسجيل والمتابعة والتفتيش والتحكيم، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – تطوير نظم تسجيل الباحثين عن عمل وآليات متابعة توظيفهم.

2 – تحسين طرق تحديد فرص العمل المتاحة في المنشآت بحيث تتضمن الوصف التفصيلي والتخصص المطلوب إضافة إلى أوصاف ومؤهلات وخبرات الشخص المطلوب توظيفه.

3 – متابعة مؤسسات القطاع الخاص في تزويد إعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية باحتياجها من القوى العاملة بصورة دورية.

4 – تشجيع فتح مكاتب أهلية للتوظيف وتأهيل العمالة الوطنية.

5 – إنشاء موقع إلكتروني للإعلان عن الوظائف يشمل الباحثين عن عمل وبياناتهم التفصيلية وكذلك فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص مع ضرورة تحديث البيانات بصورة مستمرة.

الغانم استقبل أعضاء جهاز تطوير مدينة الحرير

الغانم خلال لقائه أعضاء جهاز تطوير مدينة الحرير

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتب المجلس أمس الاحد أعضاء مجلس أمناء جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان.

وحضر اللقاء رئيس الجهاز التنفيذي فيصل الدلج وأعضاء مجلس الامناء طارق السلطان وعمران حيات والمهندسة سارة اكبر.

استفسر عن سلم رواتبهم مقارنة مع نظرائهم الكويتيين

عاشور يسأل وزير الصحة عن لوائح تعيين الأطباء غير الكويتيين

وجه النائب صالح عاشور سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح طالب فيه تزويده بالآتي:

-1 يرجى تزويدي بالقرارات واللوائح الإدارية لتعيين الأطباء غير الكويتيين بما فيها شروط التعيين والتخصصات المطلوبة للتعيين وهل يوجد شرط الخبرة قبل تعيينهم ؟

-2 ما سلم الرواتب للأطباء غير الكويتيين مقارنة مع نظرائهم الكويتيين ؟

-3 هل هناك فوارق مالية بين رواتب الأطباء غير الكويتيين من فئة غير محددي الجنسية والجنسيات الأخرى غير الكويتيين ؟ إذا كان الجواب نعم فما المستند القانوني لهذا التمييز مع تزويدي بلائحة رواتب الأطباء غير الكويتيين.

صالح العاشور

-4 هل هناك مكافأة نهاية خدمة لجميع الأطباء غير الكويتيين بما فيهم فئة غير محددي الجنسية ؟ وكم قيمتها؟ وكيف يتم احتسابها؟

-5 هل هذه القرارات تنطبق على بقية الهيئة الطبية من ممرضين وصيادلة ومسجلين طبيين والعاملين في المختبرات؟ وإذا كان هناك فارق بينهم فما الأساس القانوني لهذا الفارق؟

-6 هل هناك تمييز بين التوظيف على العقد الخاص وبند أجر مقابل عمل وبند المكافآت وما الأساس القانوني لهذا التمييز؟

..وعبد الصمد يسأل باسل الصباح أيضاً عن أسباب تعطيل عمل لجنة التظلمات في الوزارة

عدنان عبدالصمد

وجه النائب عدنان عبد الصمد سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح قال في مقدمته: لما كانت الأعمال الممتازة هي من الدوافع التي وضعها المشرع من أجل خلق بيئة عمل ممتازة وتمييز العاملين المستحقين بحسب جهودهم وأعمالهم تشجيعًا لهم في الوزارات ودرءًا لشبهات شخصانية حرص المشرع على وجود لجنة للتظلمات تكفل النظر بحيادية في هذه التظلمات وإبداء رأيها فيها، إلا انه للأسف وردت إلينا أنباء عن تعطيل أعمال هذه اللجنة وعدم البت في أي من التظلمات التي رفعت إليها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

١– ما أسباب تعطيل عمل لجنة التظلمات في الوزارة؟

٢– هل شمل عمل اللجنة النظر في كل التظلمات؟

٣–هل منحت مكافأة الأعمال الممتازة لبعض الموظفين وحجبت عن بعضهم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان الأسس القانونية للمنح والحجب؟

عبد الكريم الكندري يسأل وزير «مجلس الوزراء» عن عدد لجان التحقيق المشكلة من 2015 ونتائجها

عبدالكريم الكندري

وجه النائب د. عبد الكريم الكندري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عن عدد لجان التحقيق التي شكلها المجلس منذ عام 2015 ونتائج هذه اللجان.

وطالب النائب بتزويده بالآتي:

١– عدد لجان التحقيق التي شكلها مجلس الوزراء منذ ٢٠١٥ حتى تاريخ السؤال؟ وما سبب تشكيل تلك اللجان.

٢– تزويدي بأسماء رؤساء وأعضاء لجان التحقيق التي شكلها مجلس الوزراء خلال تلك الفترة.

٣– تزويدي بالنتائج التي انتهت اليها لجان التحقيق السابقة.

٤–ما الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء في تقرير كل لجنة من تلك اللجان؟